

خلاصة حكم جزائي
صادرة من محكمة صلح جزاء السلط

المشتكى : الحق العام

الظنين : عبد الحافظ الشنيان القطاطمه وادي السير

ثبت بالادلة الواردة مجاسة الظنين لارتكابه جرم الحراج المستند اليه لذلك تقرر في ٢٨/٤/٦٣ الحكم بتفريجه دينارين ونصف الرسوم مائة وخمسين فلساً وتضمينه ستائة فلساً بدل الضرر وسبعمائة وخمسين فلساً التضمينات الحقوقية مع تضمينه الرسوم والتفقات حكماً غائباً قابلاً للاعتراض .

خلاصة حكم جزائي
صادرة من محكمة الجوارك البدائية

المشتكى : الحق العام

الظنين : بشاره سايمان ساحوري

ثبت بالادلة الواردة مجاسة الظنين لارتكابه جرم ادخال ٣٥٠ طلقه خرطوش الى المملكة بطريق التهريب المستند اليه لذلك تقرر في ٣/٨/٦٤ الحكم بتفريجه عشرة دنائير مع مصادرة البضاعة . مع تضمينه الرسوم والتفقات حكماً غائباً قابلاً للاعتراض .

هكذا من الأهل

الجريدة الرسمية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢٥ جادى الاولى سنة ١٣٨٤ هـ . الموافق ١ تشرين الاول سنة ١٩٦٤ م . العدد ١٧٩٥

الفهرس

صفحة

١٣٧٦

نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٤ نظام خدمة الطلاب الجامعيين

١٣٨٠

نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٤ نظام معدل لنظام علاوات غلاء المعيشة للموظفين

١٣٨١

اتفاقية

نظام خدمة الطلاب الجامعيين

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

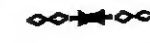
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/٩/١٩٦٤

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٤

نظام خدمة الطلاب الجامعيين

صادر بمقتضى المادة (١١٧) من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤



المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام خدمة الطلاب الجامعيين لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للأنفاظ والعبارات الواردة في هذا النظام مفهوما العام ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك.

المادة ٣ - يمكن ان ينشأ في المملكة مكاتب خاصة لخدمة الطلاب الجامعيين تقوم بالخدمات التالية :-

- ١ - تسجيل الطلاب المستجدين والقدماء في الجامعة تسجيلا كاملا .
- ٢ - تأمين الكتب الجامعية لهم في حينها مقابل ثمنها .
- ٣ - تأمين المحاضرات للطلاب المنتسبين لاي صف من صفوف الجامعة وايصالها اليهم في مدة لا تتجاوز الاسبوع من تاريخ القائها في الجامعة .
- ٤ - تسديد الرسوم الجامعية المطلوبة في حينها سواء اكانت رسوما فصلية او للدورات .
- ٥ - تأمين ايصال النتائج لاصحابها سواء اكانت نتائج فصلية او سنوية او نتائج دورات .
- ٦ - تأمين ايصال الانظمة والتعليمات الصادرة عن الجامعة الى الطلاب ومواعيد الفحوص لكل دور .
- ٧ - تأمين الحصول على الوثائق والمصداقات التي يطلبها الطالب وتسليمها اليه .
- ٨ - تأمين ايصال اسئلة قاعة البحث او ما يحتاجه المنتسب من اجابات فصلية وما اليها .
- ٩ - تزويد الطالب باسماء المراجع المطلوبة للابحاث .
- ١٠ - تحويل الطالب من فرع لآخر أو من كلية لآخرى اذا احتاج الى ذلك .
- ١١ - ايصال اية معلومات ضرورية تدعو اليها حاجة الطالب .

المادة ٤ - على من يرغب في انشاء مكتب لخدمة الطلاب الجامعيين ان يقدم بطلب الى وزارة التربية والتعليم لمنحه ترخيصا لفتح مكتب لهذا الغرض .

المادة ٥ - لا يجوز لاي شخص او لاي مكتب القيام بعملية خدمة الطلاب الجامعيين قبل الحصول على ترخيص من وزارة التربية والتعليم .

المادة ٦ - يجوز ان يكون للمكتب الواحد اكثر من فرع داخل المملكة .

المادة ٧ - يجب ان يكون للمكتب (مدير) متفرغ كليا لخدمة الطلاب وان يكون حاصلا على مؤهل علمي لا يقل عن مستوى الدراسة الثانوية العامة ويكون مسؤولا لدى وزارة التربية والتعليم ، على ان يكون هو وبقية موظفي مكتبه ممن يتمتعون بالسمة الحسنة وغير محكومين بجنحة او جنابة بخلة بالشرف .

المادة ٨ - يقدم صاحب المكتب كفالة مالية لا تقل قيمتها عن خمسة الاف دينار مصدقة لدى الفرقة التجارية والكتاب العدل او كفالة احد البنوك .

المادة ٩ - يقدم صاحب المكتب لوزارة التربية والتعليم نظاما داخليا لمكتبه يتفق واحكام هذا النظام ويشمل توضيحا للطرق التي يسلكها للقيام بواجباته وبوجه خاص :-

أ - الطرق التي يقوم بها لخدمة الطلاب .

ب - عدد الفروع والموظفين في كل بلد وفرع .

ج - المهمة التي يقوم بها كل عضو وكل موظف في المكتب .

د - المرتبات والمكافآت التي تدفع لكل عضو او موظف .

هـ - النفقات الاخرى .

ولوزارة التربية والتعليم حق اقراره او تعديله او رفضه ان رأته في ما يتعارض واحكام هذا النظام .

المادة ١٠ - يقدم المكتب قائمة باسماء الطلاب الذين انتسبوا اليه في موعد لا يتجاوز نهاية كانون الاول من كل سنة

مبين فيها :-

أ - اسم الطالب

ب - تاريخ ولادته

ج - موضوع دراسته

د - مهنته

هـ - عنوانه

و - تاريخ تسجيله في المكتب

ز - الرسم الذي دفعه مقابل الخدمات ورقم الايصال الذي اعطي اليه .

المادة ١١ - يقدم المكتب لوزارة التربية والتعليم تقريرا كل ثلاثة اشهر عن الاعمال التي قام بها خلال الاشهر

الثلاثة الماضية في التواريخ الآتية :-

أول كانون الاول - اول اذار - اول حزيران - ايلول من كل سنة .

المادة ١٢ - تقوم وزارة التربية والتعليم بالاشراف على جميع مكاتب خدمة الطلاب الجامعيين بالطريقة التي يراها وزير التربية والتعليم .

هكذا من المأهول

المجلس التنفيذي

المادة ١٣ - ينتدب كل مكتب ممثلا عنه في المدينة التي يوجد بها مستشار / ملحق ثقافي بحيث يتكون من مندوبي المكاتب مجلس تنفيذي في تلك المدينة يرأسه المستشار / الملحق الثقافي وتكون مهمته . -

أ - إنجاز الأعمال المطلوبة من المكاتب الرئيسية للطلاب المنتسبين الى الجامعات الموجودة في القطر الذي يوجد فيه المجلس التنفيذي وارسال المعاملات الى المكاتب التي يمثلونها .

ب - في حالة رفض الجامعة اعطاء جميع اعضاء المجلس التنفيذي يمكن للمستشار / الملحق الثقافي ، بالاتفاق مع الجامعة اعطاء شخص او اكثر لتمثيل المجلس التنفيذي لدى الجامعة وذلك للقيام بما هو مطلوب لجميع المكاتب .

ج - يجب ان يكون للمجلس التنفيذي ممثل واحد على الاقل في كل صف من كل قسم من اقسام الكليات التي فيها طلاب منتسبون عن طريق المكاتب ، ويقوم المجلس التنفيذي بتنظيم ذلك وتوزيع النفقات المشتركة عن سائر المكاتب اخذا بعين الاعتبار عدد الطلاب المشتركين مع كل مكتب .

د - يقدم المجلس التنفيذي للمستشار / الملحق الثقافي كشفا باسماء جميع الطلاب المنتسبين في جامعات القطر الذي يعمل فيه موضحا فيه الخدمات التي قام بها المجلس لكل طالب . وهذا ويمكن لعضو المجلس التنفيذي ان يمثل مكتبيا واحدا او اكثر من مكاتب خدمة الطلاب الجامعيين .

هـ - يكون لكل عضو من اعضاء المجلس التنفيذي من الاصوات بقدر عدد المكاتب التي يمثلها ، وتكون قرارات المجلس التنفيذي بالاكثريه المطلقة واذا تعادلت الاصوات يرجع الجهة التي يصوت بجانبها المستشار / الملحق الثقافي .

الرسوم التي يستوليها المكتب

المادة ١٤ - يدفع الطالب بواسطة المكتب الرسوم المقرره من قبل الجامعة على ان يقدم المكتب للطالب ابصال الجامعة الرسمي في حينه .

المادة ١٥ - يدفع الطالب مبلغ ستة دنائير للمكتب كاتعاب عن كل مسا جاء في المادة (٣) من هذا النظام اذا كان الطالب مستجدا .

المادة ١٦ - اما الطالب الذي يكتفي من المكتب بخدمة التسجيل فقط فانه يدفع ثلاثة دنائير اذا كان مستجدا على ان تكون نفقات عمالة التسجيل على حساب المكتب وكذلك كل ما يطلب من نفقات مثل الطوابع وما الى ذلك حتى تم عملية التسجيل .

المادة ١٧ - يدفع الطالب غير المستجد وهو الذي سبق وسجل في الجامعة ، للمكتب سنويا ثلاثة دنائير فقط لقاء الخدمات المنصوص عليها في المادة (٣) باستثناء التسجيل الذي يعتبر متبها بالنسبة اليه .

المادة ١٨ - اذا كان الطالب غير مستجد بالنسبة للجامعة ورجب في تسجيل نفسه لسنة تالية عن طريق مكتب لم يكن متسجلا بواسطته فعليه ان يدفع للمكتب مبلغ خمسمئة فلس كاتعاب للتسجيل دون خدمات اخرى .

المادة ١٩ - يدفع الطالب للمكتب المبالغ المستحقة عليه لقاء اتمامه سلقا والمكتب غير ملزم باية خدمة للطالب اذا لم يدفع ما عليه .

المادة ٢٠ - لوزارة التربية والتعليم ان تسحب الرخصة من اي مكتب لا يمتشي وهذا النظام او اذا تأخر في القيام بخدمات الطلاب تأخيرا يلحق الضرر بهم . وتسحب الرخصة ايضا من اي مكتب يثبت عليه اختلاس وفي مثل هذه الحالات يعوض الاختلاس لاصحابه من قيمة الكفالة .

أمين مجلس

١٩٦٤/٩/١٦

وزير	وزير الاشغال العامة ووزير	وزير	رئيس الوزراء
الصحة	الاقتصاد الوطني بالوكالة	المالية	وزير العدلية
امين مجيع	سامي البخيت	هاشم الجيوسي	بهجت التلهوني
وزير الدفاع	وزير	وزير الشؤون	وزير
وزیر المواصلات	الانشاء والتعمير	الاجتماعية والعمل	الرؤية والتعليم
نظام الشراي	كامل محي الدين	امين يونس الحسيني	بشير الصباغ
وزير	وزير دولة	وزير	وزير
الزراعة	لشؤون رئاسة الوزراء	الداخلية	الخارجية
خالد الحاج حسن	احمد اللوزي	محمد نزال العرموطي	قناري طوقان
		صلاح ابو زيد	

هكذا من المأهول

نظام معدل لنظام علاوات غلاء المعيشة للموظفين

بمقتضى المادة ١١٤ من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٤

نظام معدل لنظام علاوات غلاء المعيشة للموظفين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام علاوات غلاء المعيشة للموظفين لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع النظام رقم (٦١) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٤/١٠/١ .

المادة ٢ - ابتداء من تاريخ ١٩٦٤/١٠/١ وهو تاريخ العمل بهذا النظام لا تسرى احكام النظام الاصلي على :-
أ - الموظف الذي يعين في خدمة الحكومة لأول مرة .
ب - الموظف الذي يعاد استخدامه في الحكومة .

ج - الموظف الموجود في خدمته عن زوجته التي يتزوج بها او ولده الذي يولد اعتباراً من ١٩٦٤/١٠/١ .

المادة ٣ - أ - تسرى احكام المادة (٢) السابقة على ضباط وافراد القوات المسلحة والامن العام ويلغي ما يتعارض مع هذه المادة من اية تعليمات او أنظمة سابقة .
ب - تسرى احكام المادة (٢) السابقة على رئيس الوزراء والوزراء ورئيس الديوان الملكي ووزير البلاط .

١٩٦٤/٩/٢١

أحمد بن طلال

وزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء
الصحة	الاشغال العامة	المالية	وزير الداخلية
وزير الدفاع	سليم البيهيت	وزير الشؤون	ميجت التهلوي
وزير المواصلات	وزير الاشغال والتعمير	وزير الزراعة والثروة السمكية	وزير التعليم
نظام الشراي	كامل محي الدين	امين يونس الحسيني	بشير الصباغ
وزير الداخلية	وزير الخرجية	وزير الامم	محمد نزال العموي
وزير الزراعة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	علاء الدين حسن
		احمد الوردي	

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٤٢٦ تاريخ ١٩٦٤/٩/٩ المتضمن الموافقة على الاتفاقية المزمع عقدها بين الحكومة الاردنية الهاشمية وبرنامج الغذاء العالمي بشأن الاستفادة من المعونة الغذائية في مشروع اعادة تسيير الخط الحديد الحجازي بشكلها التالي :-

اتفاقية

بين الحكومة الاردنية الهاشمية وبين برنامج الغذاء العالمي
بشأن الاستفادة من المعونة الغذائية في مشروع اعادة تسيير الخط الحديد الحجازي

الحكومة الاردنية الهاشمية وتسمى فيما بعد (الحكومة) وبرنامج الغذاء العالمي الذي يسمى فيما بعد (البرنامج) يرغبان في التعاون بتنفيذ مشروع استعمال المعونة الغذائية لإعادة تسيير الخط الحديد الحجازي طبقاً للأنظمة العامة لبرنامج الغذاء العالمي وقد تم الاتفاق على ما يأتي :-

المادة الأولى

وصف واهداف المشروع

الغاية من المشروع هو مساعدة (الحكومة) في اعادة تسيير الخط الحديد الحجازي ما بين نصيب (الحدود الاردنية السورية) ومعان وذلك بتزويدها بمعونة غذائية .

سيقدم ٧٥ ٪ من الغذاء الذي سيزود من قبل (البرنامج) كجزء من رواتب العمال الذين سيقومون بإنتاج وتحضير البلاست واعادة تسيير الخط وصيانه .

سيتم بيع ٢٥ بالمائة الباقية محلياً من قبل الحكومة بموجب الاسعار السائدة ويستعمل ربع هذه المبيعات في شراء الآلات ومواد من صنع محلي .

ان هذا المشروع هو جزء من مشروع اعادة تسيير الخط الدولي من دمشق الى المدينة وسيساهم في التطوير العام للاردن .

المادة الثانية

تقييم المشروع

ان اثر المعونة التي يقدمها (البرنامج) لتنفيذ المشروع سيكون موضع تقييم اثناء تنفيذ المشروع ولدى الانتهاء من عمل (البرنامج) .

ويجب تنظيم تقرير مفصل عن واقع المشروع وذلك قبل المباشرة في التنفيذ لأجراء التقييم المطلوب ، سيكون (البرنامج) مسؤولاً عن هذا التقييم الذي سيتم ايجازه بالتعاون مع (الحكومة) ويشمل دقة عمليات توزيع الأغذية وأثرها على التواحي الاجتماعية ومقدار الغاية التي تم تحقيقها لسكان المنطقة . ويشمل التأثيرات الفعلية والمتوقعة للمواد الغذائية على الانتاج المحلي لهذه المواد وعلى اسواق القمح ، الحنطة ، الزبد ، الحليب المجفف والسمك المملح والشاي في الاردن وأثرها على الحركة التجارية بين البلدان المتعاملة بهذه المواد والمنتجات المشابهة لها .

هكذا من المأهول

المادة الثالثة

التزامات البرنامج

بالإضافة للشروط التي تم الاتفاق عليها ما بين (الحكومة) و (البرنامج) المذكورة في مكان آخر من هذه الاتفاقية، يتعهد (البرنامج) القيام بالتزامات المينة الآتية :-

١ - تزويد المونة الغذائية

أ - يقدم البرنامج للحكومة المواد المينة ادناه في ميناء العقبة، وتقدر قيمتها الاجمالية بما في ذلك اجور الشحن والتأمين والاشراف المحلي بحوالي (١٤٢,٠٠٠) دولار على النحو التالي :-

٣٨٩ - ١	طن	مترى	من طحين القمح
١٩ - ٢	"	"	من الجبنة
١٩ - ٣	"	"	من الزبدة
١٥٥ - ٤	"	"	من الحليب المجفف
٣٢ - ٥	"	"	من السمك المملح
٠٥ - ٦	"	"	من الشاي

ب - يجري تقديم المواد المذكورة سالفا على دفعات وتشحن الدفعة الاولى في اقرب فرصه ممكنه بعد قيام (الحكومة) بإبلاغ (البرنامج) ان جميع الخطوات التحضيرية المطلوبة قد تم تنفيذها وفقا لمتطوق البند (٣) من المادة الرابعة ويتم شحن الدفعة الاخيره قبل نهاية عام ١٩٦٥ .

ج - يتخذ (البرنامج) الترتيبات الضرورية لاصدار تأمين مناسب على جميع الشحنات وتنظيم طلبات التعويض من المؤمنين بموجب تقرير من مشرف مستقل يعينه (البرنامج) ويقوم (البرنامج) بتقديم المواد بحالة سليمة ويعوض عن الضرر او الخسارة ان كانتا جسيمتين بقدر الامكان .

د - يبقى (البرنامج) على اتصال (الحكومة) على قدر الامكان ويعلمها بالترتيبات المتخذة لشحن المواد .

٢ - تقديم الاستشارات

أ - يقدم (البرنامج) المشورة (الحكومة) فيما يتعلق بتصريف وتخزين ونقل وتوزيع المواد حينما كان ذلك ضرورياً .
ب - يعين البرنامج موظفا مسؤولا عن المشروع لتقديم المساعدة والمشورة لمجلس الخط الحديدي الحجازي الاردني للاشراف على تصريف وتخزين ونقل وتوزيع المواد :-

المادة الرابعة

التزامات الحكومة

بالإضافة للشروط التي تم الاتفاق عليها ما بين (الحكومة) و (البرنامج) المذكورة في مكان آخر من هذه الاتفاقية، يتعهد (الحكومة) القيام بالتزامات المينة التالية :-

١ - مسؤولية التنفيذ

أ - يجري تنفيذ المشروع تحت مسؤولية (الحكومة) التي تتعهد بتوفير كل من: الموظفين - المحلات - اللوازم المعدات - الخدمات - اعمال النقل والمصاريف المحلية التي يحتاجها المشروع مما لا يدخل تحت التزامات (البرنامج) حسب المادة الثالثة .

ب - تفوض (الحكومة) وزارة المواصلات - مجلس الخط الحديدي الحجازي الاردني بموجب هذه الاتفاقية لتنفيذ المشروع قيادة عنها وهي بدورها تفوض ليكون الممثل بين (الحكومة) و (البرنامج) فيما يختص بالسياسة العامة للمشروع، كما انها تفوض ليعمل مثالا فيما يختص بالاعمال التفصيلية للمشروع

ج - وتشمل مسؤولية الحكومة تزويد ما يلي :-

(١) جهاز المشروع ويتكون من : والذي تقدر تكاليفه بما فيه مصاريف الانتقال والسفر ما يعادل دولار .

(٢) التنزيل والتخليص على المواد التي يقدمها (البرنامج) في ميناء العقبة وذلك بقيمة تقديرية تعادل دولار . تشمل (الحكومة) المواد التي يشحنها (البرنامج) على ظهر سفينة خطية وتنقل ملكيتها اليها طبقا لشروط السيف المألوفة اما اذا شحنت المواد على ظهر سفينة مستأجرة تضمن (الحكومة) سرعة رسبها وتفريغها وتنقل ملكية المواد عندئذ الى (الحكومة) التي تتحمل كافة المصاريف بما فيها رسوم الاستيراد والضرائب ورسوم الميناء باستثناء رسوم الارضية والشحن التي يتحملها (البرنامج) حسب ما تدعو الحاجة فيما يخص بتفريغ السفينة المستأجرة .

(٣) نقل المواد التي يقدمها البرنامج حالا في الميناء الى مستودعات التخزين ومن ثم الى مراكز التوزيع بقيمة تقديرية تعادل دولار .

(٤) تخزين وحراسة المواد التي يقدمها (البرنامج) في بقية تقديرية تعادل دولار .

(٥) الاجور التقديرية بقيمة تقدر بما يعادل ٨٢,٩٠٠ دولار .

(٦) لوازم وخدمات اخرى كالات التفسير والتجوير وادوات ومعدات اخرى بما فيه اجور النقل بقيمة تقدر ما يعادل ٧٠,٠٠٠ دولار .

٢ - استعمال المواد

أ - تستعمل (الحكومة) المواد التي يقدمها (البرنامج) كما يأتي :

٧٥ بالمائة من اقلية (البرنامج) تقدم كجزء من اجور المال وسوف يتم توزيعها عينا كل اسبوع كطعام اساسي لحوالي ٢٥٠ عاملا وعائلاتهم خلال السنة الاولى و ١١٠ عام وعائلاتهم خلال السنة

هكذا من المأهول

الثانية (معدل عدد افراد العائلة يتكون من اثنين من البالغين وثلاثة اطفال) الغذاء اليومي الذي سيتم توزيعه للشخص الواحد هو كما يلي : -

النوع	جرام
قمح	٤٥٠
جبنه	٢٢٥
زبد	٢٢٥
حليب جلف (للاطفال فقط)	٢٢٥
سمك معلب	٣٧٥
شاي (للبالغين فقط)	٠١٥

تباع ال ٢٥٪ الباقية محليا من قبل الهيئة التنفيذية بموجب الاسعار السائدة ويستعمل ربع هذه المبيعات لشراء عدد مواد من صنع محلي .

ب - في حالة نقص من جانب (الحكومة) في استعمال اي من المواد التي قدمها (البرنامج) او النقدية التي اوجدت من جراء بيع مواد (البرنامج) حسب الطريقة المبينة في الفقرة (١) اعلاه ، بإمكان (البرنامج) بغير مساس لتطبيق منطوق البند (ب) من الفقرة (٢) من المادة السادسة ، الرجوع الى نقطة التسليم الاساسي لمثل هذه المواد او مثل هذه النقدية .

٣ - تحضير المشروع للتنفيذ

أ - حالما يتم اتخاذ الخطوات التحضيرية لتنفيذ المشروع تقوم (الحكومة) بعد التوقيع على الاتفاقية بإبلاغ (البرنامج) خطيا عن رصد المخصصات اللازمة المذكورة في البند (ج) من الفقرة (١) من هذه المادة وتعيين الجهاز المطلوب والمذكور في البند (أ) من الفقرة (ج) في البند (١) من هذه المادة .

ب - في حالة نقص من جانب (الحكومة) لاتمام الخطوات التحضيرية المذكورة في الفقرة (أ) اعلاه وعدم إبلاغها بالأشعار المذكور ضمن المدة المحددة يمكن (البرنامج) بغير مساس تطبيق منطوق البند (ب) من الفقرة (٢) من المادة السادسة تمديد المدة وتخفيض كمية المواد المذكورة في البند (أ) من الفقرة (١) من المادة الثالثة كما تريد بحيث تتناسب مع اقصر مدة من التنفيذ .

٤ - الاستمرار في اهداف المشروع

تستمر (الحكومة) في متابعة الهدف الاساسي للمشروع بعد انتهاء مساعدة (البرنامج) وقد خطط للمشروع ان ينتهي خلال سنتين وفي نهاية هذه المدة تكون البسكة التي سيعاد بناؤها قد باشرت عملها ، تجري اعمال الصيانة المطلوبة بعد هذا التاريخ من المخصصات التي ترصد في الموازنة العادية لوزارة المواصلات .

٥ - المعلومات الخاصة بالمشروع

أ - تقوم (الحكومة) بتزويد (البرنامج) بالوثائق الخاصة بالحسابات والسجلات والبيانات والتقارير وغيرها من المعلومات حسب ما يطلب (البرنامج) مما يتعلق بتنفيذ المشروع واستمرار جدواه الاقتصادية او فيما يخص قيام (الحكومة) بأي من التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية .

ب - تقييم المشروع

تقدم (الحكومة) التسهيلات اللازمة (للبرنامج) من اجل مراقبة عمليات المشروع في مختلف مراحله بقصد تقييمها وتحفظ (الحكومة) بالسجلات اللازمة كأساس لعملية التقييم وتزويد (البرنامج) بها عند الطلب وهذه السجلات يجب ان تشمل بصورة خاصة المعلومات الكافية عن النقاط الواردة في الملحق رقم (١) التابع لهذه الاتفاقية .

ج - تقارير المنجزات

يقدم مجلس الخط الحديد الحجازي (للبرنامج) في نهاية كل ثلاثة اشهر تقريرا ربعيا عن انجازات المشروع خلال تلك المدة على ان يحتوي هذا التقرير المعلومات الموضحة في الملحق (٢) ويجب ان ترسل خمسة نسخ من هذا التقرير بواسطة الممثل المقيم لمجلس المونة الفنية في الاردن .

د - الحسابات

تنظم (الحكومة) سجلات خاصة بالمواد التي يقدمها (البرنامج) ومنفصلة عن غيرها من سجلات مهدة المشروع وتزود (البرنامج) سنوياً وعند انتهاء المشروع بحسابات مدققة من مدقق الحكومة او من احد كبار موظفي الحكومة تعينه لهذه الغاية على ان تشمل هذه السجلات على بيان بكميات المواد التي يقدمها (البرنامج) وما يلزم من الصولات ومستندات الاخراج والارصدة وذلك بالنسبة لكل مركز من مراكز التخزين وكذلك الكميات الموزعة او المستهلكة وعدد المستفيدين من التوزيع : تنظم (الحكومة) ايضا سجلات بيع خاصة بالمواد التي ستباع وبمقابل ربيع هذه المبيعات بالإضافة لحساب النفقات وتزود (البرنامج) سنوياً وعند انتهاء المشروع بحسابات مدققة من مدقق الحكومة او من احد كبار موظفي الحكومة يعين لهذه الغاية .

المادة الخامسة

التسهيلات والامتيازات والحصانات

١ - التسهيلات

أ - تمنح (الحكومة) لموظفي (البرنامج) بما فيهم المستشارين والاشخاص الآخرين الذين يؤدون اعمالا بالتيابة عن (البرنامج) التسهيلات التي تمنح عادة لموظفي الامم المتحدة والوكالات الخاصة .

ب - تقدم (الحكومة) بنوع خاص لموظف (البرنامج) المسؤول في المشروع والمشار اليه في البند (ب) من الفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية مكتب يكامل معداته ولوازمه وتساعدته باعمال السكرتيرية واجراء المحادثات الهاتفية الداخلية وتقدم له التسهيلات للنقل .

٢ - الامتيازات والحصانات

أ - تطبق (الحكومة) بنصوص اتفاق الامتيازات والحصانات المتعلق بالوكالات الخاصة على (البرنامج) فيما يتعلق باملاكه ومخصصاته وممتلكاته وموظفيه بما فيهم المستشارين .

هكذا من الأشهر

ب- تتحمل (الحكومة) مسؤولية أي طلب تعويض قد يتقدم به طرف ثالث ضد (البرنامج) أو موظفيه أو مستشاريه أو أي أشخاص يقدمون خدمات (البرنامج) بموجب هذه الاتفاقية، ويعتبر (البرنامج) أن أي من المذكورين أعلاه خالين من مسؤولية أي طلب تعويض أو مسؤولية قد تنتج من عمليات في الأردن نتيجة هذه الاتفاقية وذلك باستثناء الحالات التي يتفق (البرنامج) و (الحكومة) أن هذه الطلبات أو المسؤوليات نتجت عن إهمال كلي أو سوء سلوك مقصود صدر عن هؤلاء الأشخاص.

المادة السادسة

الشروط العامة

- ١ - تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول حالما يتم توقيعها من قبل (الحكومة) و (البرنامج)
- ٢ - أ - يمكن تعديل هذه الاتفاقية أو إنهاء مفعولها بالاتفاق المشترك بين (الحكومة) و (البرنامج) بموجب كتب تبادل بهذا الشأن.
- ب - في حالة اخفاق من أحد الجانبين لاداء التزاماته بموجب هذه الاتفاقية يمكن للجانب الآخر (١) أن يوقف تمام التزاماته بموجب اشعار خطي يقدم للجانب المخفق بهذا الشأن (٢) إنهاء الاتفاقية بعد ستين يوما من تقديم اشعار خطي للجانب المخفق.
- ج - يجرى التصرف بأية مواد قد تبقى بدون استعمال عند نهاية المشروع أو لدى انتهائه حسبما يتفق عليه بين (الحكومة) و (البرنامج).
- ٣ - تبقى الالتزامات التي على عاتق (الحكومة) المذكورة بالمادة الخامسة من هذه الاتفاقية سارية المفعول خلال فترة التوقف أو إنهاء الاتفاقية كما جاء في الفقرة (٢) بإعلاؤه ليبدأ يتسنى (البرنامج) بشكل نظامي سحب ممتلكاته ونفوده ومقننياته وموظفيه والأشخاص الآخرين الذين يقدمون خدمات (البرنامج) في تنفيذ هذه الاتفاقية.
- ٤ - أي خلاف قد ينشأ بين (الحكومة) و (البرنامج) بسبب هذه الاتفاقية أو له علاقة بها ولا يمكن تسويته بالمفاوضات أو أي أسلوب تسوية آخر يتفق عليه يعرض للتحكيم بطلب من أحد الفريقين. يعقد التحكيم في روما. يعين كل فريق محكمه ويعلم الفريق الآخر باسمه. إذا لم يتمكن المحكمان من الوصول إلى قرار يقومان فوراً بتعيين حكم.
- إذا لم يتم أحد الفريقين بتعيين من يختاره، حكمها خلال مدة ثلاثين يوما من طلب التحكيم أو أن المحكمين لم يتوصلا إلى قرار أو اختلفا في تعيين الحكم.
- يحق لأي من الطرفين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين حكم أو قاضي حسب ما يستدعي الظروف ونفقات التحكيم يتحملها الطرفان حسب قرار المحكمين، قرار المحكمين نهائي وقابل به الطرفان كسوية نهائية للخللاف.

واشعارا بذلك فقد وقعنا نحن المفوضين رسميا هذه الاتفاقية

أعدت باللغة الانكليزية على اربعة نسخ في

التاريخ

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

عن برنامج الغذاء العالمي

توقيع	توقيع
الاسم	الاسم
اللقب	اللقب

ملحق رقم (١)

يقصد من البنود المبينة أدناه أن تكون دليلا ومخططا واضحا لما سوف يكون عليه تقرير التقييم النهائي الذي ينظمه (البرنامج) بعد اكمال المشروع. ويطلب من الهيئة المحلية التي تقوم بتنفيذ المشروع جمع وحفظ معلومات وبإبالات عن النقاط المبينة تاليا في التقارير الربعية والتي لم ترد في الملحق رقم (٢) وذلك لتحضير المعلومات اللازمة لتقرير التقييم النهائي.

١ - الصفات الاساسية

طبيعة البناء

الغاية التي سيؤديها

صفات خاصة كطول وعرض خط السكة المعاد بناؤها

مجموع التكاليف.

٢ - الاشغال

تاريخ بدء ونهاية مساعدة البرنامج الغذائية

عدد العمال المتفعين في المساعدة الغذائية

عدد ايام العمل (يوم / عامل) التي استعملت فيها مساعدة البرنامج الغذائية

عدد العمال الذين تم تشغيلهم باجور جزئية بالغذاء وكانوا متعطلين عن العمل أو نصف متعطلين.

٣ - دور المعونة الغذائية

كيفية الاعمال التي تم انجازها بمساعدة البرنامج الغذائية مبنية بتقديرات كمية التخصيص.

نسبة المعونة الغذائية إلى صرفيات العمال الكلية.

قيمة الادوات والالات والمعدات الاخرى التي تم شراؤها محليا من حاصل بيع مواد البرنامج الغذائية

٤ - استعمال المعونة الغذائية

انواع الغذاء المستعمل ومجمل كميات كل نوع

عدد افراد عائلات العمال الذين قدم لهم المساعدة الغذائية.

ترتيبات التخزين والنقل والتوزيع.

طريقة التوزيع.

ترتيبات بيع اغذية البرنامج

هكذا من الأشغال